

Distr.: General
12 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣		لمحة عامة عن الإقليم
٥		أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦		ثانيا - الميزانية
٦		ثالثا - الظروف الاقتصادية
٦		ألف - لمحة عامة
٧		باء - الخدمات المالية
٨		جيم - السياحة
٩		دال - البناء
٩		هـ - النقل والاتصالات
١٠		رابعا - الظروف الاجتماعية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر خاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الرابط <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml>.



الرجاء إعادة استعمال الورق



١٠		ألف -	لمحة عامة
١٠		باء -	العمالة
١١		جيم -	التعليم
١١		دال -	الصحة العامة
١٢		هاء -	الجريمة والسلامة العامة
١٣		واو -	حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها
١٣		خامسا -	البيئة
١٥		سادسا -	المسائل العسكرية
١٥		سابعا -	العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية
١٦		ثامنا -	الوضع المستقبلي للإقليم
١٦		ألف -	موقف حكومة الإقليم
١٦		باء -	موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٧		تاسعا -	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
			المرفق
٢٠			خريطة برمودا

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون رانكن (منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومتراً شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من ٨ جزر رئيسية و ١٣٠ جزيرة أصغر حجماً.

المساحة: ٥٣,٣٥ كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٤٥٠ ٣٧٠ كيلومتراً مربعاً

السكان: ٦٥ ٣٩١ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٦)

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٥ سنة (الرجال: ٧٧,٧ سنة؛ النساء: ٨٥,١ سنة) (تقديرات عام ٢٠١٧)
التركيبة الإثنية: نحو ٥٤ في المائة من السود و ٣١ في المائة من البيض و ١٥ في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى (عام ٢٠١٠)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاملتون

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ديفيد بيرت (منذ تموز/يوليه ٢٠١٧)

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب العمال التقدمي؛ تحالف برمودا الموحدة

الانتخابات: جرت أحدث انتخابات في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ الانتخابات المقبلة: مقرر إجراؤها بحلول تموز/يوليه ٢٠٢٢

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم ١١ عضواً يعيّنهم الحاكم (٣ أعضاء من اختيار الحاكم، و ٥ أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و ٣ أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم ٣٦ عضواً يُنتخبون ضمن ٣٦ دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٩٩ ٣١٧ دولاراً (عام ٢٠١٦)

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: ٦ في المائة (عام ٢٠١٨)

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام ١٥٠٥ الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وبحلول عام ١٥١٠ كانت تُسمّى ”لا برمودا (La Bermuda)“. وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنتها في عام ١٦٠٩ مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على إحدى شعابها وهم في طريقهم إلى فيرجينيا. وفي عام ١٦١٢، وسّع الملك جيمس الأول الميثاق الممنوح لشركة ”فيرجينيا كومباني“ ليشمل برمودا. وبعد أن ألغي ذلك الميثاق في عام ١٦٨٤، ألحق حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - عُُدل دستور برمودا الذي صدر في عام ١٩٦٨ في خمس مناسبات، وكان آخر تنقيح في عام ٢٠٠٣. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل، يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسلحة)، الذي يعينه التاج البريطاني، هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.

٢ - ونظام الحكم في الإقليم برلماني يتألف من حاكم ونائب حاكم ومجلس وزراء وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو الأقدر على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس الستة والثلاثين، الذين يمثل كل منهم دائرة برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء على الأقل.

٣ - ويستند القانون والنظام القانوني في برمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام ١٦١٢) التي مُدد نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي سنّها برلمان برمودا. ويُعيّن أعضاء هيئة القضاء بناء على مشورة كبير القضاة. وفي برمودا ثلاث محاكم هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.

٤ - ويجب ألا تقل سن الناخبين في الانتخابات العامة أو الاستفتاءات عن ١٨ سنة وأن يكونوا حاملين للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم الحالة، أو غير حاملين للجنسية على أن يكونوا مسجلين في قائمة الناخبين منذ ١ أيار/مايو ١٩٧٦. وقد أُجريت الانتخابات العامة في الإقليم لانتخاب ٣٦ عضواً في مجلس النواب في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، ففاز حزب العمال التقدمي بـ ٢٤ مقعداً. وتولى ديفيد بيرت من حزب العمال التقدمي منصب رئيس الوزراء في اليوم التالي، خلفاً لمايكل دنكلي من تحالف برمودا الموحدة الذي كان رئيساً للوزراء منذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي سن الثامنة والثلاثين، أصبح السيد بيرت أصغر رئيس وزراء لبرمودا. وفي الانتخابات الفرعية التي جرت في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، فاز حزب العمال التقدمي بمقعد إضافي في مجلس النواب، ليصل عدد مقاعده إلى ٢٥ مقعداً.

٥ - وفي عام ١٩٩٥، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع، ونسبتهم ٥٨,٨ في المائة، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، صوّت ٧٣,٦ في المائة ضد الاستقلال. وكان حزب المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظّم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن المسألة ينبغي حسمها في انتخابات عامة.

٦ - وأفادت لجنة استقلال برمودا في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٥ بأن المسألة العرقية سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا على مر تاريخها. فالانقسامات العرقية تؤثر تأثيراً كبيراً في برمودا على صعيد تأييد الاستقلال أو معارضته، وكذلك تحديد الأسلوب الواجب اتّباعه للتحقق من رغبات السكان. وأراد حزب العمال التقدمي، الذي كان الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٥، حسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات. وبحسب التقارير، ما زال حزب العمال

التقدمي ملتزمنا علنا باتباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا كلا النهجين.

٧ - وذكر رئيس الوزراء، في مقابلة أجريت معه في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أنه على الرغم من أن دستور حزبه ينص على تحقيق الاستقلال، فإن حكومة الإقليم لا تلتزم بالسعي إلى تحقيق الاستقلال في ذلك الوقت بقدر ما تلتزم بتنمية الاقتصاد والتصدي للتحديات الملحة داخل الإقليم. وفي مقابلة أجريت مع رئيس الوزراء في حزيران/يونيه ٢٠١٨، كرر الموقف المذكور أعلاه وذكر أن الاستقلال، وإن كان هدفا وغاية لحزب العمال التقدمي في نهاية المطاف، ليس جزءا من الولاية الحالية للحزب وأن برمودا لن تسعى إلى الاستقلال خلال ولايته الحالية وذلك لإتاحة المجال لمعالجة قضايا أكثر أهمية.

ثانيا - الميزانية

٨ - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لبيان ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ الخاصة بحكومة الإقليم، الذي قُدم في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ عن تلك السنة، تُقدّر الإيرادات بمبلغ ١,٠٩ بليون دولار، ويقدر الإنفاق الإجمالي بمبلغ ١,١٨ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، في سنة الميزانية ٢٠١٧/٢٠١٨، يُتوقع أن تحقق حكومة الإقليم إيرادات قدرها ١,٠٤ بليون دولار (بزيادة قدرها ١,٩ مليون دولار عن التقديرات الأصلية)، حيث تبلغ نفقات التشغيل الحكومية المتوقعة ٩٢١,٥ مليون دولار، والنفقات الرأسمالية المنقحة ٦٠,٤ مليون دولار، وتكاليف خدمة الديون ٤,٥ ملايين دولار، وكلها أقل من التقديرات الأصلية. وتبلغ التقديرات المنقحة للعجز الإجمالي ما قيمته ١١٩,٢ مليون دولار، وهي أقل بمبلغ ٦٢,٨ مليون دولار من العجز الفعلي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بانخفاض نسبته ٣٥ في المائة.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن القطاع الصناعي للإقليم صغير الحجم والزراعة محدودة لأن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٢٠ في المائة. ووفقاً لبيانات مقدمة من حكومة الإقليم، شاركت قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ما نسبته ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي في عام ٢٠١٧.

١٠ - ووفقاً لبيانات مقدمة من حكومة الإقليم، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٧، بعد تعديله لمراعاة التضخم، بنسبة ٢,٥ في المائة ليلعب ٤,٧ بلايين دولار، حيث سُجّلت أكبر الزيادات في قطاع الفنادق والمطاعم (بزيادة قدرها ٤٦,٦ مليون دولار، أو ٢٣,٤ في المائة، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة الأنشطة فيما يتصل ببطولة كأس أمريكا الجنوبية لكرة القدم الخامسة والثلاثين في عام ٢٠١٧) وقطاع العقارات والتأجير (بما مقداره ٢١,٩ مليون دولار أو ٢,٨ في المائة). ومن ناحية أخرى، انخفضت القيمة المضافة للشركات التجارية العاملة في الوساطة المالية (المصارف التجارية وشركات التأمين)

بما مقداره ١٦,١ مليون دولار، أو ٢,٦ في المائة، وهو ما يعزى في معظمه إلى انخفاض القروض والودائع لدى المصارف التجارية وانخفاض الأقساط المحصلة من شركات التأمين على غير الحياة. وتراجعت القيمة المضافة لقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه أيضا بنسبة ٦,٩ في المائة (بانخفاض قدره ٤,٩ ملايين دولار مقارنة بالسنة السابقة) مع انخفاض في حجم مبيعات الكهرباء.

١١ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم استراتيجيتها الثنائية المسار بهدف تحسين الاقتصاد وفي الوقت نفسه كبح الإنفاق الحكومي والدين العام.

باء - الخدمات المالية

١٢ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم. ويشكل ذلك القطاع حوالي ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وبرمودا أيضا هي إحدى الولايات القضائية الرئيسية على نطاق العالم في مجال أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

١٣ - وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية هيئةٌ نازمة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا المخوّلة سلطة تحصيل الغرامات المدنية. ولا يوجد مصرف مركزي في الإقليم. وتتولى إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطات البلد من النقد الأجنبي.

١٤ - ووفقا للمعلومات التي قدّمتها الدولة القائمة بالإدارة، سُجلت ٣٦٢ شركة وشراكة دولية جديدة في برمودا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٩,٣ في المائة مقارنة بـ ٣٩٩ شركة وشراكة سُجلت في عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، سُجلت برمودا ما مجموعه ٢٣ مؤسسة تأمين جديدة ولم يُسجل أي وسيط جديد خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

١٥ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط ولاية قضائية تطبّق فيها قوانين السرية المصرفية، وقد تعهّدت سجلاً للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينيات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تديره هيئة عامة، ويجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط نظراً لتغير الملكية على مر الزمن. وبموجب التشريعات التنظيمية، توجد أحكام خاصة بالمؤسسات المالية تتعلق بحملة الأسهم المسيطرين تتطلب موافقة هيئة النقد على هؤلاء الأشخاص.

١٦ - ومنذ ما يزيد على ٧٠ عاماً، تُلزم برمودا الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير معلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى هيئة النقد حالياً التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا نسبتها ١٠ في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضاً لتحريات من قبل هيئة النقد. وتحفظ الهيئة بكل المعلومات المتعلقة بالمستفيد النهائي التي تقدّم لها في إطار عملية التحري.

١٧ - وتبادل الحكومة المعلومات مع السلطات المختصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين أبرمت معهما اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أنشأت برمودا ترتيباً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية، يتيح لسلطات إنفاذ القانون الاطلاع في

أوانه على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولايات القضائية لكل من تلك السلطات.

١٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، الذي عُقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحّبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته الأقاليم التي لديها مراكز مالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نُظُم جديدة وأمنة لجمع وتبادل واستخدام بيانات الملكية النفعية في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحّب بتعاون الأقاليم مع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجرّمة المالية، وبتعاون الأقاليم البناء مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (فرض الضرائب على الأعمال التجارية) التابع للاتحاد الأوروبي وفي الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني باسترداد الأصول. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل لكي يتسع نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تكون الأقاليم طلبت ذلك، وبتحديد مسار واضح لتلك العملية بناء على الاجتماع الذي عُقد خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوقّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعَدّ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

٢٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في فرض الضرائب وجمعها، وخاصة من أجل مكافحة تجنّب الضرائب والتهرب من دفعها. وبدأ سريان الاتفاقية في ١ آذار/مارس ٢٠١٤. ووفقاً للمعلومات التي قدّمتها الدولة القائمة بالإدارة، في نهاية عام ٢٠١٦، كان لدى برمودا ١٠٦ شركاء في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف لتبادل المعلومات الضريبية، من خلال مشاركتها في الاتفاقية مع بلدان مجموعة العشرين، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى. وقد وُسّع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل برمودا في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

جيم - السياحة

٢١ - تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن ٩٤٧ ٦٩٢ مسافراً زاروا برمودا في عام ٢٠١٧ (زيادة تبلغ ٤٨٢ ٤٦ مسافراً أو ٧,٢ في المائة عن عام ٢٠١٦)، وصل ٦٠ في المائة منهم على متن سفن سياحية (٤١٨ ٠٤٩ زائراً). وبحسب التقديرات، بلغ مجموع إنفاق الزوار ٤٣١ مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً عن

مجموع الإنفاق في عام ٢٠١٦ الذي بلغ ٣٥٨,٤ مليون دولار. وخلال العام نفسه، بلغت مساهمة قطاع السياحة في اقتصاد برمودا ٧٥٤ مليون دولار، ومساهمته في الإيرادات الحكومية ١٦٢ مليون دولار أو ١٦ في المائة من إجمالي الإيرادات. ومثلت الوظائف المتصلة بالسياحة في برمودا، وعددها ٢٩٩٦ وظيفة، ما نسبته ٨,٩ في المائة من مجموع الوظائف في الإقليم في عام ٢٠١٧، مسجلة ارتفاعاً عن عام ٢٠١٦ عندما بلغ عددها ٢٦٠٧ وظائف. وفيما يتعلق بأثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي، بلغ إجمالي القيمة المضافة لقطاع السياحة في عام ٢٠١٧ ما قيمته ٣٤٣ مليون دولار، أو ما نسبته ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهو ما يمثل زيادة تبلغ ٥٤ مليون دولارا مقارنة بعام ٢٠١٦.

٢٢ - وتشير الإحصاءات الرسمية لحكومة الإقليم إلى أن عدد الزوار الذين قَدِموا إلى برمودا حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بلغ نحو ٦٧٠ ٠٠٠ زائر، بمن فيهم نحو ٤٧٦ ٠٠٠ زائر وصلوا على متن سفن سياحية.

دال - البناء

٢٣ - أشارت إحصاءات الحكومة إلى أن قطاع البناء والمقالع نما في عام ٢٠١٧ بنسبة ١,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية، أو بما قيمته ٣,٤ ملايين دولار، ليلعب حوالي ٢١٥ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة. ويعزى ذلك النمو إلى زيادة أنشطة البناء المرتبطة ببطولة كأس أمريكا الجنوبية لكرة القدم الخامسة والثلاثين وأعمال تطوير الفنادق والمطار. وقد بدأت أعمال بناء مبنى المسافرين الجديد في مطار إل إف ويد الدولي في عام ٢٠١٧.

هاء - النقل والاتصالات

٢٤ - يبلغ طول شبكة الطرق العامة المعبدة في برمودا حوالي ٢٠٠ كيلومتر، ويبلغ طول شبكة الطرق الخاصة ٤٠٠ كيلومتر، ومن ثم فإن حركة المرور على الطرق العمومية كثيفة، إذ بلغت حوالي ٧٩ مركبة لكل كيلومتر في عام ٢٠١٦. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى تطوير نظام للنقل العام مكون من الحافلات والعبّارات. وفي عام عدّلت برمودا تشريعاتها (قانون المركبات لعام ١٩٥١) للسماح لأول مرة باستئجار السيارات الصغيرة. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، دخل نظام المركبات (السيارات الصغيرة) لعام ٢٠١٧ حيز النفاذ. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع المركبات المسجلة ٤٧ ٤٨٢ مركبة، وهو ما يمثل زيادة للعام الثاني على التوالي، حيث شهد عام ٢٠١٥ أول زيادة خلال ست سنوات.

٢٥ - وتُسيّر رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بعدد من الوجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، تدير سجلاتها هيئة الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

٢٦ - وبحسب إحصاءات حكومة الإقليم، بلغت نسبة الأسر المعيشية التي لديها هواتف ثابتة في عام ٢٠١٦ ما نسبته ٨٣ في المائة (مقابل ٨٧ في المائة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥)، في حين بلغت نسبة ملكية الهواتف المحمولة ٨٩ في المائة (مقابل ٨٦ في المائة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥)، وكانت إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت متاحة لما نسبته ٩٢ في المائة من الأسر المعيشية و ١٠٠ في المائة من

المؤسسات التجارية. وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف ٨١٠ ٣٢ مشتركين في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، أي أنه انخفض مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ حين كان العدد ٥٣٤ ٣٣ مشتركاً.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٧ - وفقاً لبيان ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستخصّص لوزارة التعليم وتنمية القوة العاملة ميزانية قدرها ١٤٠,٥ مليون دولار، بما يعادل ١١,٩ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدّر للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وبزيادة قدرها ٥,٨ ملايين دولار، من أجل تغطية النفقات المخصصة للتدريب الإضافي للقوة العاملة وتطوير البرامج التعليمية وتعزيزها.

باء - العمالة

٢٨ - تشير بيانات استقصاء العمالة لعام ٢٠١٧ الذي أجرته حكومة الإقليم إلى أن العدد الكليّ للوظائف في برمودا ارتفع بشكل طفيف من ٤٨١ ٣٣ في عام ٢٠١٦ إلى ٦٥٣ ٣٣ في عام ٢٠١٧، في حين وصل العدد إلى ذروته في عام ٢٠٠٨، حين بلغ ٢١٣ ٤٠ وظيفة. وارتفع عدد البرموديين من شاغلي الوظائف بنسبة ٠,٧ في المائة، من ٤٩٤ ٢٣ في عام ٢٠١٦ إلى ٦٦٧ ٢٣ في عام ٢٠١٧. وانخفض معدل البطالة الرسمي في العام نفسه إلى ٦ في المائة. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي لشاغلي الوظائف ٢٥٠ ٦٤ دولاراً في عام ٢٠١٧، محققاً ارتفاعاً مقارنة بالمتوسط المسجل في عام ٢٠١٦ والبالغ ٧١٢ ٦٣ دولاراً. وبلغ متوسط دخل شاغلي الوظائف البرموديين ٢٦٠ ٦٠ دولاراً، في حين كان متوسط الدخل أعلى لحملة الشهادات من المقيمين الدائمين وأزواج البرموديين من غير البرموديين وغير البرموديين الآخرين، حيث بلغ ٦١٥ ٧٠ دولاراً و ١٢٨ ٧٨ دولاراً و ٩١٠ ٧٩ دولاراً، على التوالي.

٢٩ - وباشرت إدارة تنمية القوة العاملة في وزارة التعليم وتنمية القوة العاملة تنفيذ خطة وطنية استراتيجية لتطوير القوة العاملة في عام ٢٠١٨ حلت محل الجزء الثاني من خطة التدريب الوطنية التي أعدت أصلاً لوضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

٣٠ - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوة العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تجميع فرص العمل المتاحة في برمودا في موقع مركزي واحد، بما يساعد على الربط بين العمال وأصحاب العمل وإتاحة مزيد من فرص العمل للبرموديين المؤهلين، والتقليل من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل في نهاية المطاف.

٣١ - وواصلت لجنة إصلاح القوانين، التي أنشأها وزير الداخلية والمكلفة باستعراض الإطار التشريعي للعمالة واستكمالته وتحسينه، العمل على توحيد قوانين العمالة.

جيم - التعليم

٣٢ - يشير بيان الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى أن نحو ١١٤ مليون دولار خُصصت لوزارة التعليم لتلك السنة المالية دعماً لهدفها العام المتمثل في تولي القيادة الاستراتيجية والإشراف والتوجيه السياساتي من أجل تنفيذ منهاج تعليمي عالي الجودة.

٣٣ - والتعليم في برمودا إلزامي، وهو مجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٨ سنة. ويضم نظام التعليم العام للبلد ١٠ مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، و ١٨ مدرسة ابتدائية، و ٥ مدارس متوسطة، ومدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين للمرحلة الثانوية العليا، بلغ مجموع الطلاب فيها، وفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، ٩٤٥ ٤ طالباً وطالبة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة ٤٠ في المائة من الطلاب ممن هم في سن التعليم الإلزامي. وتلك المؤسسات لا تحصل على تمويل حكومي. وبلغ مجموع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في عام ٢٠١٧، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلية برمودا، ٩ ٣١٨ طالباً وطالبة.

٣٤ - ويستفيد الطلاب القادمون من أقاليم ما وراء البحار من فئة رسوم التعليم المخصصة للطلاب المحليين في الجامعات البريطانية شريطة أن يكونوا عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا، طوال السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي للتعليم العالي أو المهني.

دال - الصحة العامة

٣٥ - وفقاً لبيان الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة ١٩٠ مليون دولار (تمثل ما نسبته ١٦,١ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدّر)، بزيادة عن ميزانيتها للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، البالغة ١٦٢,٧ مليون دولار، والتي تمثل ما نسبته ١٤,٦ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، وذلك وفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة. وإضافةً إلى الأنظمة، تقدم الوزارة توجيهات سياسية للقطاع الصحي. وتوفر أيضاً خدمات في مجال الصحة العامة، وخدمات للمسنين وللأشخاص ذوي الإعاقة، ومستشفى لرعاية الإصابات الحادة، ومستشفى للأمراض النفسية، وخطط تأمين صحي معقولة التكلفة، وهيئات تنظيمية للأخصائيين الصحيين وللتأمين الصحي. ويدير الإقليم نظاماً مختلطاً لتمويل الرعاية الصحية يتألف من تمويل حكومي مباشر ومن خدمات التأمين الصحي الاجتماعي، مدعوماً بإعانات حكومية.

٣٦ - والسكان في برمودا أقرب إلى سن الشيخوخة ومعدل الخصوبة منخفض. وتشير بيانات مسح السكان لعام ٢٠١٠ إلى أن ١٣,٥ في المائة من السكان كانوا في سن ٦٥ سنة أو أكثر في عام ٢٠١٠، مقارنةً بنسبة ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي معدل الخصوبة ١,٥ ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ ٢,١ ولادة لكل امرأة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قُدر العمر المتوقع عند الولادة في الإقليم في عام ٢٠١٧ بـ ٨١,٥ سنة، حيث بلغ العمر المتوقع للرجال ٧٧,٧ سنة و ٨٥,١ سنة للنساء. وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أكبر بأربع سنوات لدى البيض منه لدى بقية السكان.

٣٧ - ورَّحِبَ المجلس الوزاري المشترك في اجتماعه السادس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة إظهار الدعم والالتزام، بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة في إنكلترا، فيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي بالأنظمة الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة. ورَّحِبَ كل من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أيضاً بإسهامات وزارة الصحة وإدارة الصحة العامة في إنكلترا في توفير استجابة لحالات الطوارئ في مواجهة إعصار إيرما من خلال الإسراع بإيفاد خبراء فنيين في مجال الصحة العامة لدعم حكومات الأقاليم. وأعربت عن التزامها بمواصلة العمل بشأن مسائل الصحة العامة مع مواصلة الأقاليم المتضررة بذل جهودها للتعافي. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي وبناء القدرات والخبرات في الأقاليم فيما يتعلق بالتصدي للأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وبآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم. وأعلنت التزامها بالتعاون في معالجة تلك القضايا المهمة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويرها لتلبية الاحتياجات المحلية.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٨ - تتولى وزارة الأمن الوطني والمسؤوليات الإدارية عن كتيبة برمودا الملكية، وعن دائرة الشرطة في برمودا، ودائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، ومراقبة الحدود، والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتسعى الوزارة إلى كفالة عمل الوكالات والإدارات التابعة لها جنباً إلى جنب من أجل تعزيز جميع جوانب السلامة في برمودا.

٣٩ - وتظل دائرة الشرطة في برمودا ملتزمة بضمان الأمن العام من خلال الإنفاذ الصارم للقوانين وإشراك المجتمعات المحلية وإجراء تحقيقات دقيقة تفضي إلى توجيه إدانات. وتواصل الدائرة التركيز على خمس أولويات تشغيلية في مجال خدمات الشرطة، هي: (أ) تعزيز ثقة الجمهور؛ (ب) توفير خدمات شرطة متقدمة وظاهرة للعيان؛ (ج) الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ؛ (د) إجراء التحقيقات في أواخرها مع التركيز على النوعية؛ (هـ) حماية الأشخاص الضعفاء. وتواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعصابات توفير برامج تهدف إلى الوقوف في وجه الجرائم المتصلة بهذه العصابات ووضع حد لها.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف وظيفة مستشار شؤون إنفاذ القانون الذي مقره ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية، لتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القانون في الإقليم في مجال اكتساب الأساليب والمهارات الجديدة. وعلاوة على ذلك، ظلت السفينة RFA Mounts Bay تعمل في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. ومن المتوقع أن تبقى المركبة بالقرب من منطقة البحر الكاريبي خلال موسم الأعاصير للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعملت السفينة RFA Mounts Bay أيضاً مع قوات بحرية أخرى ومع خفر السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وقدمت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean خدمات إغاثة إنسانية حيوية للمنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة - أنغويلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس - التي تضررت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من إعصاري إيرما وماريا.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

٤١ - تسري في برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، مدّدت المملكة المتحدة رسميا التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل برمودا في آذار/مارس ٢٠١٧، مع تسجيل تحفظين يتعلقان بالمادتين ١ و ١٥ (٤) من الاتفاقية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُوقع سحب التحفظ الأول عقب انتهاء العمل بالتجنيد الإلزامي بموجب قانون الدفاع المعدّل في تموز/يوليه ٢٠١٨ (انظر الفقرة ٥٠ أدناه). أما التحفظ الثاني فراعى الأحكام الدستورية والأحكام المتعلقة بالهجرة التي ينشأ عنها تمييز ضد المرأة البرمودية المتزوجة من رجل غير برمودي، نظرا لأن الرجل غير البرمودي المتزوج من امرأة برمودية لديه حقوق أقل مما لدى المرأة غير البرمودية المتزوجة من رجل برمودي.

٤٢ - وقد تأسست لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام ١٩٨٢ لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٨١. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، تتعلق الجوانب الرئيسية الثلاثة لعمل اللجنة بتوفير وسائل فعالة ومتاحة في الوقت المناسب للبت في الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرش الجنسي والإعاقة، وبتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان في برمودا وتشجيع الأفراد على انتهاج مبادئ المساواة، والمساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في العمالة والحصول على الخدمات.

٤٣ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من التجاوزات، وناقشوا عزمهم المشترك على مواصلة تعزيز التقيد بحقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في تلك الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، أعربوا عن ترحيبهم بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في ذلك الصدد. وأكد قادة الأقاليم أيضا من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى المعايير الممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقش كل من المملكة المتحدة والأقاليم التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظوا التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقوا على ضرورة الإبقاء على رفاه الأطفال أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافة إلى ذلك، رحّب الجميع بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم ترمي إلى زيادة فعالية التعاون بين الأقاليم من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة

٤٤ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، حُلّت وزارة البيئة في تموز/يوليه ٢٠١٧ ووُزّعت مهامها بين إدارة الحدائق في وزارة الأشغال العامة، وقسم التخطيط وقسم البيئة والموارد الطبيعية في وزارة الداخلية. ووزارة البيئة والموارد الطبيعية مسؤولة عن دعم قطاعي الزراعة وصيد الأسماك المحليين، والتراث البحري، ومكافحة

التلوث، وإدارة مسألة الحقوق في المياه، وإدارة المحميات الطبيعية البرية، والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، والرقابة على الحيوانات الأليفة، ومكافحة الآفات الغازية، وتشغيل حوض الأسماك والمتحف وحديقة الحيوان في برمودا.

٤٥ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة الداخلية الأولية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملاً بإعلان هاملتون المتعلق بالتعاون على المحافظة على بحر سارغاسو، وذلك لتحسين إدارة كامل بحر سارغاسو الذي اعترف به الإعلان بوصفه نظاماً إيكولوجياً محيطياً مفتوحاً ومهماً. وترأس وزير البيئة في برمودا الاجتماع المشترك الثالث للجنة وللأطراف الموقعة على إعلان هاملتون، الذي عُقد في جزر الأزور، بالبرتغال، يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٤٦ - وتواصل برمودا جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك لديها، وتحسين أمنها الغذائي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تشير الملاحظات الواردة من صيادي الأسماك والمسؤولين الحكوميين إلى أن الأسماك تتجمع للتفريخ في وقت أبكر من السنة، وذلك على الأرجح لارتفاع درجات حرارة المياه.

٤٧ - وتنتج شركة خاصة واحدة تعتمد حصراً على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء حوالي ٩٨ في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم. وتوفر النسبة المتبقية والبالغة ٢ في المائة محطة خليج تاينز لتحويل النفايات إلى طاقة، وهي محطة تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

٤٨ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدت التعديلات التي أُدخلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على قانون المتنزهات الوطنية في برمودا لعام ١٩٨٦ إلى إنشاء ١٦ محمية جديدة (٩٠ فدانا) في نظام المتنزهات الوطنية. وبإعادة تصنيف سبعة متنزهات قائمة كمحميات طبيعية، بلغ العدد الإجمالي للمحميات في إطار نظام المتنزهات الوطنية ١١٢ محمية (بمساحة إجمالية قدرها ١٢٩ ١ فدانا).

٤٩ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أقرت حكومات كل من المملكة المتحدة والأقاليم بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا إنما هو تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنت تلك الحكومات التزامها بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ، وذلك لضمان مراعاة آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بالكامل في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدماً بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديل الدوحة المدخل على بروتوكول كيوتو، ليشمل الأقاليم التي أبدت استعدادها لذلك. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بوسائل منها الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا - المسائل العسكرية

٥٠ - تحتفظ برمودا بكتيبة دفاع تضم حوالي ٤٢٠ جنديا، وتدعى كتيبة برمودا الملكية، التي تضم "نواة" دائمة تتألف من حوالي ١٤٠ جنديا و ٣٠ جنديا متفرغا، إضافة إلى أفراد يعملون بدوام جزئي. وفي حين عُُدِّل قانون الدفاع في عام ٢٠١٥ لكي ينص على زيادة العدد المطلوب من أفراد الكتيبة والإبقاء عليه من خلال التجنيد الطوعي، وعلى أنه، إذا لم يستوف هذا العدد، للحاكم إما أن ينقح أدوار الكتيبة ومسؤولياتها لمراعاة النقص أو أن يأذن بالتجنيد الإجباري لاستيفاء العدد المطلوب. وقد تقرر بمقتضى قانون الدفاع المعدل، الذي أصبح نافذا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، أن يكون التجنيد الطوعي الوسيلة الوحيدة لانتساب الرجال أو النساء إلى الكتيبة. ونتيجة لذلك، انتهى التجنيد الإلزامي رسميا. وأجرت الكتيبة استعراضا استراتيجيا في النصف الأول من عام ٢٠١٨، اقترحت بناء عليه أن يقلص حجمها إلى ما مجموعه ٣٢٧ جنديا وضباطا، وأن تكلف بتحقيق ناتجين تشغيليين رئيسيين هما توفير الدعم عند تقديم العون العسكري إلى السلطة المدنية والمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. ومن المقرر أن تطلق الكتيبة خططها الخمسية الجديدة في أوائل عام ٢٠١٩.

٥١ - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية تشمل حكومات وجيوش جامايكا وكندا والولايات المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة.

٥٢ - وإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يقدم أفراد قوة القوارب التابعة لكتيبة برمودا الملكية المساعدة لدائرة الشرطة في برمودا في احتياجاتها المتعلقة بتنفيذ مهام تسيير الدوريات والخفارة البحرية الداخلية. وبناء على الاستعراض الاستراتيجي المذكور أعلاه الذي أجري للكتيبة، من المتوقع أيضا إنشاء كتيبة لخفر السواحل بهدف نقل مهمة خفارة مياه برمودا إليها من دائرة الشرطة في برمودا في نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

٥٣ - برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة؛ وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالة المعلومات الاستخبارية المالية في برمودا عضو في مجموعة "إيغمونت" لوحدة المخابرات المالية؛ وهيئة النقد في برمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق مشرفي المراكز المالية الدولية. وتضطلع برمودا أيضا بدور رئيسي في المنتدى العالمي المعني بالشفافية الضريبية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها عضوا في فريق استعراض الأقران التابع للمنتدى. وإضافة إلى ذلك، تشارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، وفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

٥٤ - وحضر ممثل برمودا الاجتماع العادي التاسع والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عُقد في مونتيجو باي، جامايكا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأصدر المؤتمر بيانا أشار فيه رؤساء الحكومات بقلق بالغ إلى التعديلات المدخلة على تشريعات المملكة المتحدة في إطار قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي اعتمد مؤخرا، معربين عن تضامنهم مع الأقاليم المتضررة من ذلك الإجراء الانفرادي المتمثل في التشريع في مجالات سياسية محلية كانت مخولة دستوريا للأقاليم دون موافقة ومشاركة شعوبهم، وأشاروا إلى أن الإجراء يتعارض مع ترتيب بديل يتعلق بالسجلات العامة سبق الاتفاق عليه مع حكومة المملكة المتحدة ويُقد بتكلفة كبيرة تكبدتها أقاليم ما وراء البحار.

٥٥ - وباعتبار برمودا إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، فهي منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي إلا أنها ليست عضوا فيه. ووفقا للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، تواصل المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار إجراء حوار بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "Brexit"). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أفراد أسرة المملكة المتحدة، وقد أكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٦ - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٧ - في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك في عام ٢٠١٧، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

٥٨ - وكانوا قد التزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وذكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم المطالب فيما يتعلق بالأقاليم التي لديها سكان دائمون يرغبون في رفع اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتهاما الدستورية كانت البنية الصحيحة، فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أكد كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عُقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المواقف

الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل العمل على المسائل الدستورية معفرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار على نحو أكثر انتظاما وبما يكفل نجاح الترتيبات الدستورية ووضعتها بفعالية بغية تحقيق أفضل رغبات تلك الأقاليم والمملكة المتحدة.

٥٩ - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

٦٠ - ومضى يقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفَوَّض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية. وذكر أيضا أن حكومة بلده سعت لمساعدة أقاليم ما وراء البحار على مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة، ولدعم طلب أي إقليم لديه سكان دائمون يرغبون في رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦١ - وذكر أن مسؤولية وهدف حكومة بلده الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتَوَقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة من أجل الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقال إن حكومة بلده تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٢ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٩/٧٣ من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ٢٠١٨ (A/73/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل، في عملية إنهاء استعمار برمودا، عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع، والإعلان، وقرارات الجمعية

العامّة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، إلى أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم ومع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذ سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي، المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام ٢٠٠٥ الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) رحبت بمشاركة برمودا مشاركة نشطة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدت أيضاً أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب برمودا ورغباته، وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في برمودا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه، تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية، وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم، وتقديم المساعدة له، وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة برمودا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق

خريطة برمودا

